

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة امحمد بوقرة - بومرداس



كلية الحقوق بودواو

قسم القانون العام

ينظم ملتقى وطني حول:

ضمانات نفاذ القواعد الدستورية

في دول المغرب العربي

يومي 11 و12 مارس 2019

بقاعة المحاضرات الكبرى

كلية الحقوق - بودواو



الرئيس الشرفي للملتقى

أ.د. عبادلية محمد الطاهر ، رئيس الجامعة

مدير الملتقى

أ.د. بن صغير عبد العظيم، عميد الكلية

رئيس الملتقى

د. تريعة نواردة

د. أوصيف سعيد

رئيسة اللجنة العلمية:

أ.د. يوسف أمال

أعضاء اللجنة العلمية:

- * غوتي سعاد / أستاذة ، جامعة الجزائر1
- * حدوم كمال / أستاذ ، جامعة بومرداس
- * دنيندي يحيى / أستاذ ، جامعة بومرداس
- * خرباشي عقيلة / أستاذة ، جامعة مسيلة
- * بودريالة صلاح الدين/ أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس
- * داود إبراهيم / أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس
- * عباس فريد / أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس
- * حساين سامية / أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس
- * عيسى زهية / أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس
- * قزلان سليمة / أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس
- * غناي زكية / أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس
- * يونس حفيظة / أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس
- * جليل مونية / أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس
- * لعرج سمير / أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس
- * فورار العيدي جمال/ أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس
- * بن عياد جلييلة / أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس
- * بعوني خالد / أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس

- * لوكال مريم / أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس
- * أوشاعو رشيد / أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس
- * قدوج حمامة / أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس
- * تبوب فاطمة الزهراء/ أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس
- * بوطبة مراد/ أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس
- * بلمدني علي / أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس
- * ملاتي معمر / أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس
- * حزام فتيحة/ أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس
- * خواثرة سامية / أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس
- * تواتي نصيرة / أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس
- * درويش جمال/ أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس
- * برقوق عبد العزيز / أستاذ محاضر أ ، المركز الجامعي تيبازة
- * والي عبد اللطيف / أستاذ محاضر أ ، جامعة مسيلة
- * لجلط فواز / أستاذ محاضر أ ، جامعة مسيلة
- * حسين نواردة / أستاذ محاضر أ ، جامعة تيزي وزو
- * مسراتي سليمة / أستاذ محاضر أ ، جامعة البليدة2
- * بن سالم جمال / أستاذ محاضر أ ، جامعة البليدة2
- * ذوادي عادل / أستاذ محاضر أ ، جامعة سطيف
- * سليمان هندون / أستاذ محاضر أ ، جامعة الجزائر1
- * رزيق عادل / أستاذ محاضر أ ، جامعة بسكرة

رئيس اللجنة التنظيمية:

د. ملاتي معمر

أعضاء اللجنة التنظيمية:

- * داود براهيم / أستاذ محاضر أ ، جامعة بومرداس
- * أكلوش زينب / أستاذ محاضر ب ، جامعة بومرداس
- * بلحاج العربي / أستاذ مساعد أ ، جامعة بومرداس
- * شرفي عبد الغني / أستاذ مساعد أ ، جامعة بومرداس
- * طالبة الدكتوراه.

المحور الثالث: الجزاءات المقررة لنفاذ القواعد الدستورية:

- المسؤولية السياسية و الجنائية للسلطة التنفيذية .
- إجراء حل البرلمان أو إحدى غرفتيه.
- تحديد الجرائم المرتكبة ضد الدستور في القانون الجنائي.

المحور الرابع:التحديات الراهنة لنفاذ القواعد الدستورية:

- تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- تحقيق الحكم الراشد.

- استجابة الدستور لواقع الدولة عن طريق التعديل الدستوري.

- تمكين المعارضة من المشاركة الفعلية في العملية السياسية.

- ضرورة استجابة الدولة للالتزامات الدولية.

قانونية و شعبية ثابتة ، و هو ما يبين لنا أهميتها كوسيلة فعالة تساعد على تطابق أعمال السلطات مع القواعد الدستورية لهذه الدول .

و تلعب ضمانات نفاذ القواعد الدستورية دورا أساسيا و مهما في تحديد ملامح النظام الدستوري لدول المغرب العربي ، إذا ما قمنا بعملية مسح للتجارب الدستورية للكثير من الدول التي أثبتت أن التطبيق المنحرف للقواعد الدستورية قد يفسد أرقى الدساتير أما التطبيق السليم لها قد يغطي ما ينتاب الدساتير من عيوب .
انطلاقا مما تقدم يأتي هذا الملتقى ليلسط الضوء على تحديد ضمانات نفاذ القواعد الدستورية و مدى فعالية هذه الضمانات لتحقيق الديمقراطية في دول المغرب العربي.

محاو الملتقى :

المحور الأول : الضمانات القانونية لنفاذ القواعد الدستورية:

- مبدأ الفصل بين السلطات.
- الرقابة على دستورية القوانين .
- رقابة البرلمان على أعمال السلطة التنفيذية.
- سلطة رئيس الدولة في اللجوء للاستفتاء الشعبي.
- استقلالية السلطة القضائية.

المحور الثاني : الضمانات الشعبية لنفاذ القواعد الدستورية:

- رقابة الرأي العام على السلطة (مؤسسات المجتمع المدني) .
- دور وسائل الإعلام في تعبئة الرأي العام .
- التجمعات و المظاهرات و الإضرابات كوسيلة لتوجيه قرارات السلطة.

اشكالية الملتقى:

يعد الدستور من خصائص الدولة القانونية باعتباره السند الشرعي لوجود الهيئات الحاكمة في الدولة و المحدد لفكرتها القانونية و الفلسفية و الأيديولوجية التي يقوم عليها نظامها في المجالات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية ، و سمو الدستور يفرض إلزامية التقيد بمبدأ تدرج القواعد القانونية فيترتب عليه وجود تدعيم لمبدأ المشروعية فإذا كان هذا المبدأ يقتضي خضوع الحكام و المحكومين للقانون ، فإن سمو الدستور يدعم و يحصن هذا المبدأ و يوسع من نطاقه ، لأنه يتطلب خضوع الحكام و المحكومين لقواعده من ناحية و خضوع كافة القوانين لأحكامه من ناحية أخرى. و مهما تضمنت القواعد الدستورية من قيود تضبط بها السلطات و آليات تضمن بها الحقوق و الحريات و تجسيد المبادئ الديمقراطية ، فإن ذلك لا يكفي لنفاذها ما لم تكن هناك آليات لتطبيقها من الناحية الفعلية في الدول عامة و دول المغرب العربي خاصة.
إن الحراك الشعبي الذي عرفته دول المغرب العربي نتج عنه حراك سياسي يطالب بديمقراطية حقيقية أسفر في النهاية على وضع دساتير جديدة أو تعديلها كان مصدرها الإرادة الشعبية التي تهدف إلى العمل على أن لا يكون الدستور مجرد وثيقة نظرية لا تمد بأية صلة للمظاهر الفعلية لممارسة السلطة في هذه الدول سواء كانت جمهورية أو ملكية .
إن القواعد الدستورية في دول المغرب العربي لا يمكنها أن تضمن ديمقراطية هذه النظم إن لم يكن هناك نظام قانوني و اجتماعي يساعد على ضمان نفاذها ، لأن النظم السياسية تعتمد على قواعد و نظريات أيديولوجية متغيرة ، في الوقت الذي تعتمد ضمانات نفاذها على أسس

تواريخ مهمة:



■ آخر أجل لاستلام المداخلات كاملة يكون يوم

2018/12/31

■ تاريخ الرد على المداخلات المقبولة يكون بداية من

يوم 2019/01/21

■ تاريخ إرسال الدعوات و تأكيد المشاركة 30 و

2019/01/31

للإرسال والاستفسار:

البريد الالكتروني:

seminaire.drpub@gmail.com

رقم الهاتف:

0771150024

ملاحظة:

■ لا يتم إرسال الدعوات إلا بعد استلام المداخلات

كاملة، ووفقا لضوابط التحرير المذكورة أعلاه.

■ تحدد حقوق الاشتراك لاحقا.

استمارة المشاركة

الاسم و اللقب

الوظيفة

الرتبة

التخصص

المؤسسة

العنوان الشخصي

البريد الالكتروني

الفاكس

محور المداخلة

عنوان المداخلة

المداخلة

شروط المشاركة :

- أن يتسم البحث بالتأصيل و الحداثة، وأن لا يكون البحث قد سبق نشره أو قدم في ملتقى سابق أو مأخوذا من مذكرة أو أطروحة أو بحث علمي.
- أن ينصب البحث في أحد محاور الملتقى .
- تكتب المداخلة المحررة باللغة العربية وفقا

لخط Simplified Arabic حجم 16 وتحرر

الهوامش بطريقة آلية في نهاية كل صفحة

بحجم 12، أما المداخلات المحررة باللغة الأجنبية

فتحرر بخط Times New Roman حجم 14

و الهوامش بحجم 10 ، أما قائمة المراجع فتكتب

في آخر المداخلة.

- أن تكون عدد صفحات المداخلة لا تقل عن 15 صفحة و لا تزيد عن 20 صفحة.
- أن تتضمن المداخلة ملخصين، أحدهما بلغة البحث، مع إدراج الكلمات المفتاحية.
- تضبط صفحة الكتابة بالنسبة لكل اللغات بجعل المسافة 2.5 سم يمينا ويسارا، وفي أعلى الصفحة وأسفلها، ويترك مسافة 1.5 سم بين الأسطر.
- أن تكون المداخلة فردية و لا تقبل المداخلات التي لا يتم إلقاؤها في الملتقى.